الأمم المتحدة

A/67/533

الجمعية العامة

Distr.: General
23 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١١٠ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة، وبالإحالة إلى مذكرتها ٤٠ المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ التي أعلنت فيها ترشح البرازيل لعضوية مجلس حقوق الإنسان، تتشرف بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات التي قطعتها حكومة البرازيل طوعا على نفسها بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

وستغدو البعثة الدائمة للبرازيل ممتنة لو أمكن تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة.

081112 081112 12-56576 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

ترشح البرازيل لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

التعهدات والالتزامات الطوعية

١ - تجدد حكومة البرازيل التزامها غير المشروط بتحقيق أعلى معايير حماية حقوق الإنسان. ويجمع توطيد الديمقراطية في البرازيل بين احترام الحقوق المدنية والسياسية إلى جانب تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل تدريجي في عملية للإدماج الاجتماعي تركز على أن حقوق الإنسان لا تتجزأ. وقد وضعت دولة البرازيل هدفا نصب أعينها قائم على تحقيق إنجازات تجاوز ما حققته بالفعل في التشريعات الوطنية وتعزيز التقدم النوعي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد.

٢ - وتثق البرازيل في النظام العالمي لحقوق الإنسان، وهي ملتزمة بتعميق العملية المنفذة على المستوى المحلي لضمان تفعيل حقوق الإنسان بشكل كامل، على نحو يتماشى مع المبادئ الدولية الراسخة. ونأمل في أن نسهم في عمل مجلس حقوق الإنسان بطريقة فعالة وبناءة ومبتكرة، تحترم مبادئ العالمية والحياد وعدم الانتقاء.

٣ - وفي هذا الإطار، تتعهد البرازيل بما يلي:

(أ) مواصلة المشاركة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان وفي الحوار مع الآليات الأخرى لنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، استنادا إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقاء من خلال تعزيز الحوار والتعاون الدوليين؛

(ب) مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، على المستويين المحلي والدولي على السواء؛

(ج) مواصلة دعم أنشطة بناء القدرات في البلدان التي أجري تقييم لها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان؛

(د) مواصلة المشاركة بشكل فعال في جميع التقييمات التي تجرى في نطاق الاستعراض الدوري الشامل، وتقديم توصيات تراعي احتياجات البلدان قيد الاستعراض وتؤدي إلى تحريك الحوار والتعاون؛

(هـ) التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة من آلية الاستعراض الدوري الشامل؛

(و) وضع نظام لرصد تنفيذ التوصيات في شراكة مع المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي حوار مع منظمات المجتمع المدني؛

(ز) مواصلة التزامها بتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، على نحو يتماشى مع الخبرة القيمة التي اكتسبها البلد في هذا الميدان؛

(ح) مواصلة حوارها الشفاف والبناء مع آليات النظام الدولي لحقوق الإنسان وتوجيه دعوة دائمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، على النحو المتبع منذ عام ٢٠٠١؛

(ط) تقديم جميع التقارير الدورية الواجبة التقديم إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان خلال الفترة الزمنية ٢٠١٣-٢٠١٥، فضلا عن متابعة تنفيذ توصياتها؛

(ي) مواصلة التزامها بأن تنتهي بنجاح المفاوضات الدائرة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن إبرام صك دولي فعال يحول دون أن يصبح قانون حقوق التأليف والنشر قانونا يعرقل حصول الأفراد الذين يعانون من عجز بصري أو إعاقة في القراءة، على قدم المساواة، على المعلومات والثقافة والتعليم؛

(ك) مواصلة الالتزام باستكمال التفاوض بشأن صك دولي عن حقوق كبار السن؛

(ل) العمل من أجل وضع صكوك إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة العنصرية وجميع أشكال التمييز وبروتوكولاتها، والإعلان الأمريكي بشأن الشعوب الأصلية؛

(م) دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقديم الموارد اللازمة لأدائها الفعال لوظائفها؛

(ن) تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في نطاق مجلس حقوق الإنسان، عملا بالبند ١٠ من جدول أعمال تلك الهيئة؛

(س) مواصلة الدخول في حوار مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومتابعة الالتماسات والدعاوى والتدابير المعروضة على هاتين الهيئتين؛

(ع) مواصلة المشاركة في المناقشات الحالية الدائرة داخل منظمة الدول الأمريكية بشأن تعزيز نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛

(ف) تعزيز التعاون السياسي والحوار بشأن حقوق الإنسان في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي؛

(ص) تنشيط التعاون والحوار السياسيين بشأن حقوق الإنسان في إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية؛

(ق) مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها بجميع أبعادها؛

(ر) وضع نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان بحلول عام ٢٠١٥؛

(ش) مواصلة التزامها بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين مع العمل على تقليل وفيات الشباب، من أجل تحسين حالة الشباب الداخلين في نزاع مع القانون مع إيلاء أولوية لمرحلة الطفولة المبكرة؛

(ت) تقليل أوجه العجز في نظام السجون عن طريق تنفيذ خطة وطنية لتحسين نظام السجون.

أولا – المشاركة في مجلس حقوق الإنسان

٤ – إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكلان قيمتين أساسيتين ترتكز عليهما شرعية دولة البرازيل وأسسها الديمقراطية. وتتكرس هاتان القيمتان في الدستور الاتحادي البرازيلي وتتجسدان في انضمام البرازيل إلى معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية. وتتجليان في اعتماد مجموعة من السياسات العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي إنشاء مجموعة من آليات تعزيز الحوار والمشاركة السياسية في صياغة وتنفيذ السياسات المعنية.

٥ – وهذه المبادئ هي التي استحثت ترشح البرازيل لمجلس حقوق الإنسان في الفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠١١ وشكلت مرة أخرى الأساس لقرار البلد التقدم للترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

٦ – ولبلوغ هذه الغاية، تؤكد البرازيل من جديد تصميمها على المشاركة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان ومواصلة إجراء حوار مستمر مع الآليات المختلفة لنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عن طريق القيام استنادا إلى الخبرة التي جمعتها من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، باعتماد نهج مستقى بشكل أصيل من مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقاء، وكذلك عن طريق تعزيز الحوار والتعاون الدوليين.

٧ – وتقدر البرازيل الدور الذي تقوم به هيئات المعاهدات وغيرها من هيئات نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقييم حالات حقوق الإنسان في البلدان باعتبار ذلك امتدادا

للالتزامات التي قطعها البلد على نفسه، في حوار مع هذه الآليات لتحديد حلول للتحديات المتبقية على الجبهة الداخلية.

٨ - وحظيت بالاعتراف جهود البرازيل لضمان المعالجة القائمة على الحوار والموضوعية والعالمية لحالة حقوق الإنسان في بلدان بعينها من خلال الدعوة التي تلقتها للقيام بدور ميسر للمفاوضات المتعلقة بالفصل الذي يتناول أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان وذلك أثناء المناقشات التي عقدت في جنيف لاستعراض عمل ووظائف المجلس. وتجسدت هذه الجهود بالمثل في مشاركة البرازيل في النظر في التقييمات التي أجريت لكل بلد تقريبا في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٩ - وتدعم البرازيل أيضا أنشطة نظام الإجراءات الخاصة وذلك منذ التدشين الأولي للإطار المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وإلى جانب تأييد إنشاء إجراءات جديدة، أسهمت البرازيل في توسيع نطاق الإجراءات القائمة. فعلى سبيل المثال، بذلت البرازيل جهودا مضنية لكي تتضمن ولاية المقرر الخاص بشأن الحق في الصحة مسائل متعلقة بالحصول على الأدوية والحق في التنمية وحقوق الأفراد الذين يواجهون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٠ - وقادت البرازيل في الفترتين الأوليين لعضويتها أو شاركت في رعاية عدد من المبادرات الأخرى التي تعكس التزام البلد الثابت بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتدعيم نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١١ - وشملت هذه المبادرات عقد الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠٠٩ لمناقشة أثر الأزمة الاقتصادية والمالية على حقوق الإنسان. وفي رأي البرازيل، فإن الآثار المنبثقة عن الأزمة، التي كان من المتوقع في ذلك الحين أن تتجلى في تزايد الفقر وعدم المساواة وتزايد عدم استقرار وعدم آمان شروط العمل، ونقصان الحقوق الاجتماعية، وتصاعد التمييز وكره الأجانب، بررت بشكل كامل تنظيم الدورة، واستكمال المناقشات بشأن هذه المسألة.

١٢ - ويحظى بنفس القدر من الأهمية قرار عقد الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بمشاركة كاملة من هايتي، لمناقشة استراتيجيات إدماج نهج حقوق الإنسان في جهود البلد لإعادة البناء في أعقاب الزلزال المدمر الذي أودى بحياة ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة.

١٣ - وستظل البرازيل ملتزمة أيضا بالتصدي للعنصرية والتمييز العنصري على الصعيدين الداخلي والعالمي. وفي هذا الصدد، دعمت البرازيل، متابعة آليات إعلان وخطة عمل

ديربان. وفي عام ٢٠٠٨، استضافت البرازيل المؤتمر التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤتمر ديربان الاستعراضي، وقامت بدور فعال في هذا الحدث الرئيسي الذي عقد في جنيف في عام ٢٠٠٩.

١٤ - واقترحت البرازيل أيضا مجموعة من القرارات التي تعكس التزامها بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري من وجهات النظر المتنوعة. فقد اقترحت البرازيل وجنوب أفريقيا بوصفهما بلدين استضافا دورتي كأس العالم لكرة القدم في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، على مجلس حقوق الإنسان قرارا معنونا ''عالم رياضي خال من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب'' (القرار ١٣/٢٧). وإدراكا من البرازيل للتحدي الذي تفرضه النهج السياسية القائمة على العنصرية وكره الأجانب على التعايش السلمي والديمقراطي، قدمت من جديد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ قرارا إلى مجلس حقوق الإنسان يؤكد من جديد ''التعارض بين الديمقراطية والعنصرية'' (القرار ١٨/١٥).

١٥ - واستنادا أيضا إلى الصلة بين الرياضة وحقوق الإنسان، قدمت البرازيل إلى المجلس، بوصفها البلد الذي يستضيف دورة الألعاب الأوليمبية الصيفية في عام ٢٠١٦، قرارا عن ''تعزيز الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفهمه وتطبيقه من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي'' (القرار ١٨/٢٣). والبرازيل باعتبارها البلد المنظم لمناسبتين عالميتين رائدتين في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، على التوالي، تأمل في تهيئة فرص لتعزيز ونشر ثقافة قائمة على الحوار واحترام حقوق الإنسان والضمانات التي تكفل هذه الحقوق.

١٦ - وسعت البرازيل أيضا إلى النهوض بتعزيز حقوق الطفل عن طريق تبني تقديم قرارين عن اعتماد ''المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال'' (القراران ٩/١٣ و ١١/٧)، كتدبير أساسي لحماية الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية المناسبة.

١٧ - وإدراكا لما للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قدرة على الحشد، سعت البرازيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى حث المجلس على اعتماد قرار بشأن وضع أهداف طوعية في مجال حقوق الإنسان يعلن عنها بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (القرار ٦/٢٦). ووفر هذا الأساس لاعتماد قرار في السنة التالية معنون ''الأهداف الطوعية في مجال حقوق الإنسان'' (القرار ٩/١٢)، يحدد مجموعة من ١٠ التزامات يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على قدرة البلدان على تعزيز وحماية الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي.

١٨ - ولم تقتصر مبادرات البرازيل في إطار مجلس حقوق الإنسان على مجرد اقتراح قرارات. ففي إطار جهد مبذول لبناء توافق في الآراء داخل المجلس اقترحت البرازيل ''البيان

المشترك بشأن التعاون وبناء القدرات على الصعيد الدولي'' في الدورة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي الدورة ذاتها، قادت البرازيل المشاورات التي جرت بشأن ''البيان المشترك عن حقوق كبار السن''.

١٩ - وخلال تلك المبادرات جميعها، وكذلك في المبادرات الأخرى التي شارك البلد في تقديمها أو التي قام بدور فعال فيها، سعت البرازيل إلى تعزيز قيمة اتباع نُهج شاملة على نحو يتماشى مع عالمية وترابط وتداخل جميع حقوق الإنسان. وبالمثل، أعطت أهمية خاصة لمواصلة إجراء حوار مستمر مع المجتمع المدني بشأن هذه المسائل.

٢٠ - وترى البرازيل أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تمثل إحدى دعائم مجلس حقوق الإنسان، فهي تجسد مبادئ العالمية والحياد وعدم الانتقاء الضرورية لضمان المعاملة المتوازنة والبناءة للبلدان التي يجري النظر في حالتها. وأدت البرازيل دورا بناءً في الحوار التفاعلي مع البلدان المشاركة في الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، وأسهمت بأسئلة وتوصيات في العملية. وسعت البرازيل طوال مساهماتها، إلى إجراء تقييم موضوعي ومتوازن والقيام، حيثما أمكن، بتحديد وإقرار جهود البلدان الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، وكذلك التحديات المعينة الكامنة في كل حالة قطرية بعينها. وسيظل بلدنا علاوة على ذلك مستعدا لدعم أنشطة بناء القدرات في البلدان التي يجري تقييمها في إطار الآلية، مثل تبادل الخبرات الذي جرى لتعزيز مشاركة أنغولا وبنما وسان تومي وبرينسيبي وهايتي في الممارسة.

٢١ - وتؤكد البرازيل من جديد عزمها على مواصلة المشاركة الفعالة في جميع التقييمات التي تجرى في نطاق الاستعراض الدوري الشامل، بتقديم توصيات تراعي احتياجات البلدان قيد الاستعراض وبقدرتها على حفز الحوار والتعاون.

٢٢ - وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل شاركت بشكل منفتح وبناء في التقييم الذي أجرى في إطار الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل المقدم في أيار/مايو ٢٠١٢. والبرازيل ملتزمة بالتنفيذ الفعلي للتوصيات التي أُقرت في استعراضها (انظر A/HRC/21/11). ولبلوغ هذا الهدف، تعتزم أن تضع نظاما لرصد تنفيذها في شراكة مع المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي حوار مع منظمات المجتمع المدني.

٢٣ - وترى البرازيل أن تعزيز التعاون الدولي يشكل لبنة لا غنى عنها للنظام الدولي لحقوق الإنسان لتحقيق الطابع البناء اللازم. وبعد أن وضع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة هامة من القواعد والمبادئ الدولية في مجال حقوق الإنسان وأنشأ آليات مسؤولة عن ضمان التنفيذ الفعال لهذه القواعد والمبادئ، ترى البرازيل أنه يجب على هذا النظام أن يولي

اهتماما مساويا لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، وإلا ستكون مداولاته وتوصياته ذات قيمة توجيهية بحتة.

٢٤ - وستظل البرازيل ملتزمة بدعم تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، على نحو يتماشى مع الخبرة الكبيرة التي اكتسبها البلد في مواجهة التحديات في هذا المجال. وتشكل ميادين من قبيل تعزيز حقوق الطفل، وحقوق المعوقين، وتمكين الجميع من التسجيل في سجلات قيد المواليد، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومكافحة العنف الأسري، أمثلة على المجالات التي وجهت فيها طلبات إلى البرازيل لمد يد التعاون. ومن المجالات الأخرى المماثلة لهذه الميادين مكافحة العمل القسري وعمل الأطفال، وتعزيز الحق في الحصول على الغذاء الكافي، وتنفيذ برنامج للتحويل المشروط للدخل، وخلق القدرات الإنتاجية كجزء من مبادرات مكافحة الفقر، وكذلك الحصول على الأدوية كشرط ضروري لتفعيل الحق في الصحة.

٢٥ - ومن بين المجالات التي دعيت فيها البرازيل للعمل في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، يكتسب تعزيز الحق في الحصول على الغذاء الكافي أهمية متزايدة. وتسعى البرازيل إلى توسيع نطاق نجاح استراتيجياتها للقضاء على الفقر ومحاربة الجوع ليمتد إلى بلدان ملتزمة بنفس القدر بتفعيل الحق في الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. ويشكل دعم وضع وتنفيذ سياسات تجمع بين مكافحة الجوع وسوء التغذية وبين برامج تقديم المعونة الزراعية للأسر أحد دعائم الاستراتيجية البرازيلية، التي سيستمر تكرارها كجزء من جهود البلد لدعم التعاون بين بلدان الجنوب في مجال حقوق الإنسان.

٢٦ - ومن بين هذه الإجراءات، يجدر التركيز على برنامج توفير مزيد من الأغذية لأفريقيا، الذي يدعم استراتيجيات البلدان الأفريقية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. ويجمع البرنامج بين التعاون التقني مع تيسير الحصول على الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج الأسر للأغذية، وذلك عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية تكيف التجربة البرازيلية مع البرنامج الوطني للزراعة الأسرية - توفير مزيد من الأغذية، بما يلائم تمويل الاحتياجات المالية اللازمة لتصدير الآلات والمعدات إلى البلدان الأفريقية.

٢٧ - وتسعى البرازيل أيضا إلى دعم مبادرات التعاون في المجال الإنساني التي تتيح حصول السكان الذين يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي على التغذية بشكل فوري، وذلك بموافقة من البلد المستفيد على الدوام وفي شراكة مع منظمات دولية من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتشكل هذه المبادرات وسائل هامة لتقديم إغاثة فورية وضمان القدرة على مجابهة الكوارث الاجتماعية والطبيعية وتنشيط الانتعاش والتنمية المستدامة للبلدان المتضررة.

٢٨ - وتتبع البرازيل استراتيجية ذات بعدين للتعاون في المجال الإنساني، تجمع بين تقديم الدعم في حالات الطوارئ والتدابير الهيكلية لتعزيز القدرة على المجابهة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي للبلدان المتضررة من الكوارث أو المعرضة لخطر الكوارث.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٠، قدمت البرازيل تبرعا قدره ٠٠٠ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم إجراءات المساعدة الإنسانية في هايتي. واستخدمت هذه الموارد لتعزيز برنامج الوجبات المدرسية وإنشاء فصول للدراسة في مخيمات مؤقتة مقامة من أجل الأشخاص المشردين في الداخل. وقدمت الحكومة البرازيلية أيضا مساعدة إنسانية عن طريق مفوضية شؤون اللاجئين إلى اللاجئين و/أو المشردين في الداخل في سري لانكا وإيران والعراق وإكوادور وكولومبيا وباكستان. وكان المبلغ المقدم إلى المفوضية للأغراض الإنسانية ٣,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ثانيا - العلاقة مع الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٣٠ - تؤكد البرازيل استعدادها لإقامة حوار شفاف وبناء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ولتحقيق هذا الغرض، وجهت دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل استقبلت زيارات قام بها ١٧ من هؤلاء المكلفين بولايات منذ عام ١٩٩٨.

٣١ - وخلال فترتي العضوية السابقتين في مجلس حقوق الإنسان، استقبلت البرازيل زيارات من السيد فيليب ألستون المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ والسيد جيمس أنايا، المقرِّر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية؛ والسيدة غولنارا شاهينيان، المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للرق، بما في ذلك أسبابه ونتائجه؛ والسيد أوليفييه دو شاتر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء؛ والسيدة فريدة شهيد، الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية. وقامت بزيارة رسمية أيضا إلى البلد في عام ٢٠١١ السيدة فيرجينيا داندن عضو اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب، والخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي وذلك بعد أن تركت البرازيل مجلس حقوق الإنسان. وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل، توصي البرازيل

بانتظام بأن توجه جميع البلدان دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

٣٢ - وتتعهد البرازيل بأن تقدم خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، جميع التقارير الدورية التي حان موعدها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي ينتمي إليها البلد، وكذلك بأن تتابع تنفيذ توصياتها.

٣٣ - وشاركت البرازيل أيضا مشاركة فعالة في منتديات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول مسائل حقوق الإنسان. وتشمل الأمثلة على هذه المشاركة الاقتراح الذي اشتركت البرازيل في تقديمه مع الدول المشاركة في منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بأن تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين في اتخاذ قرار يؤكد من جديد عالمية وعدم تجزئة وترابط جميع حقوق الإنسان. وتؤيد البرازيل أيضا معالجة مجلس الأمن في الأمم المتحدة للمسألة عن طريق إدماج معايير حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام، وكذلك من خلال تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام التي ترأسها البرازيل حاليا، والتي أصدرت عدة توصيات تتصل مباشرة بقضايا حقوق الإنسان.

ثالثا - الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ووضع صكوك جديدة

٣٤ - تعطي البرازيل أهمية كبرى لتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ضوء هذا، تؤيد التفاوض على صكوك دولية جديدة، وانضمت إلى عدد من الصكوك التي لم تكن طرفا فيها بعد. والبرازيل طرف حاليا بصفة رسمية في الصكوك المحددة في إعلان الالتزامات الطوعية الذي قدمته في عام ٢٠٠٨، وهي صكوك كانت في طور الصياغة النهائية أو تنتظر التصديق عليها أو الانضمام إليها، وهي تحديدا:

- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠١٠)
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري (٢٠٠٨)
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠٠٩)
- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (٢٠٠٩).

٣٥ - وفي عام ٢٠١١، وافق الكونغرس الوطني البرازيلي على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأفراد.

٣٦ - ويقوم الكونغرس الوطني البرازيلي حاليا بالنظر في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٣٧ - وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل شاركت بفاعلية في التفاوض بشأن البروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل، الذي وقع عليه البلد منذ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٣٨ - وتؤكد البرازيل من جديد التزامها القوي بالاختتام الناجح للمفاوضات الدائرة داخل المنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل وضع صك دولي يحول دون أن يصبح قانون حقوق التأليف والنشر عقبة أمام استفادة الأفراد الذين يعانون من عجز بصري أو إعاقة في القراءة، على قدم المساواة، من المعلومات والثقافة والتعليم. وبالمثل فإن البرازيل ستظل ملتزمة باستكمال المفاوضات بنجاح بشأن وضع صك دولي عن حقوق كبار السن. وأخيرا، ستواصل البرازيل مساعيها لوضع صكوك إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة العنصرية وجميع أشكال التمييز وبروتوكولاتها وإعلان البلدان الأمريكية بشأن الشعوب الأصلية.

رابعا - العلاقة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٣٩ - تؤكد البرازيل من جديد التزامها بدعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبتقديم الموارد اللازمة لأدائها لمهامها بشكل فعال.

٤٠ - وخلال زيارة السيدة نافي بيلاري المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ التقت رئيس الجمهورية إلى جانب عدد من المسؤولين رفيعي المستوى الآخرين على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات. وخلال زيارتها، جرى توقيع مذكرة نوايا بين البرازيل ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان حقوق الإنسان، وهي مبادرة هامة تهدف إلى تقديم إطار أنسب مكرس للتعاون بين بلدان الجنوب، وخاصة في ما يتعلق ببناء القدرات المتعلقة بتنفيذ التوصيات المقبولة بصفة طوعية والمنبثقة عن التقييمات التي تجرى في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٤١ - وتؤكد البرازيل استعدادها لتعزيز تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في نطاق مجلس حقوق الإنسان، عملا بالبند ١٠ من جدول أعمال المجلس. وتعلق البرازيل أهمية على أن يُفَعِّل المجلس ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كامل إمكانياتهم بغية تنفيذ تدابير ملموسة للتعاون في البلدان التي تسعى إلى مواجهة التحديات في ميدان حقوق الإنسان، وإن كانت تفتقر إلى القدرات التقنية أو المادية أو المؤسسية في هذا الصدد. ونظرا لأن البرازيل تقر بوجود تحديات في مجال حقوق الإنسان، وتواجهها من خلال ممارسات وسياسات مبتكرة، فقد أدى هذا إلى زيادة الطلبات المقدمة إليها لتقديم تعاون دولي بشأن هذا الموضوع.

خامسا - تعزيز النظم الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٤٢ - تؤكد البرازيل من جديد أهمية النظام الدولي لحقوق الإنسان، وستظل تشارك في الحوار الجاري القائم في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وفي متابعة الالتماسات والدعاوي والتدابير المعروضة على هاتين الهيئتين. وستواصل البرازيل أيضا المشاركة في المناقشات الجارية مع منظمة الدول الأمريكية بشأن تعزيز نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٤٣ - وفي إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ستظل البرازيل ملتزمة بتعزيز التعاون والحوار السياسيين بشأن حقوق الإنسان مع الدول الأعضاء في السوق والدول المنتسبة الأخرى إليها. وفي ضوء هذا، تشير البرازيل إلى مشاركتها في اجتماعات كبار المسؤولين في مجال حقوق الإنسان ووزراء خارجية الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، في دورتها الحادية والعشرين حاليا، وتؤيد البرازيل إنشاء وتأسيس معهد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي للسياسات العامة المعنية بحقوق الإنسان، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال.

٤٤ - ويتعهد البلد أيضا بالسعي إلى تنشيط التعاون والحوار السياسيين في ميدان حقوق الإنسان في إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

سادسا - التقدم المحرز على المستوى المحلي في ميدان حقوق الإنسان

٤٥ - على الجبهة المحلية، تؤكد البرازيل من جديد تصميمها على مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها بجميع أبعادها. ويشكل تجميع مبادرات تعزيز حقوق الإنسان مع جهود التنمية الوطنية أولوية بالنسبة للحكومة البرازيلية، من أجل تعزيز تمكين الناس

والمجتمعات وقدرتهم على ممارسة حقوق المواطنة بالكامل وذلك في سياق الدورة الحالية الحميدة والمستدامة للنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي.

٤٦ - ويتركز تخطيط وتنفيذ السياسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل راسخ في البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان. ويحدد البرنامج الذي بدأ في عام ٢٠٠٩ التزامات ومبادئ توجيهية للعمل الحكومي ويدعم حقوق الإنسان باعتبارها عنصرا شاملا ضمن مبادرات السياسة العامة والمجالات الديمقراطية. والبرنامج الثالث هو نتاج مناقشات واسعة بين الوكالات الحكومية على المستوى المحلي ومستوى الولاية والمستوى الاتحادي وحركات ومنظمات المجتمع المدني عبر البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز البرنامج عالمية وعدم تجزئة وترابط جميع حقوق الإنسان في البرازيل.

٤٧ - وقدمت أيضا الحكومة الاتحادية مشروع قانون إلى الكونغرس الوطني البرازيلي لإنشاء معهد وطني لحقوق الإنسان، مزود بالموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لضمان تشغيله وتمكين اعتماده من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، فإن البرازيل وفاء منها بالالتزام الطوعي الذي قطعه البلد على نفسه خلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، لا تزال منخرطة في وضع نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان بحلول عام ٢٠١٥، وهو مشروع يجري في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدعم فني من المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وستنفذ في السنة المقبلة الخطوة الأولى من النظام الوطني وتشمل ٥ حقوق من ١٢ حقا محددا في منهجية المفوضة السامية (التعليم والعمل والعمالة والمواطنة والأمن الغذائي)، فضلا عن حق إضافي هو: البيئة.

٤٩ - وسيصبح النظام الوطني للمؤشرات أداة هامة لمساعدة المديرين العموميين في عملهم في صياغة سياسات متعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك لمشاركة السكان والمجتمع المدني في رصد هذه السياسات. وسييسر أيضا رصد الالتزامات الدولية التي قطعتها البرازيل على نفسها والامتثال لها والوفاء بها.

٥٠ - وفي السنوات الأخيرة، حققت البرازيل تقدما كبيرا على عدد من الجبهات المرتبطة بحقوق الإنسان وتعتزم مواصلة جهودها النشطة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المجالات التي لا تزال تواجه أوجه قصور. ويرد أدناه وصف لبعض أهم مجالات العمل الحكومي البرازيلي على الجبهة الداخلية في ميدان حقوق الإنسان.

٥١ - وترى البرازيل أن القضاء على الفقر المدقع يشكل أمرا لا غنى عنه بالنسبة للدولة وأولوية بالنسبة لسياسات التنمية الوطنية. ولتحقيق هذا الهدف، أُطلقت خطة ”البرازيل

بدون فقر'' في حزيران/يونيه ٢٠١١ لإكمال مجموعة السياسات التي اعتمدت بالفعل في السنوات الأخيرة لمكافحة الجوع والفقر، والتي كان لها أثر هام على تعزيز حقوق الأسر الضعيفة في مختلف أرجاء البلد. وتهدف المبادرة إلى إخراج ١٦,٢ مليون نسمة من دائرة الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٤ عن طريق توحيد البرامج والسياسات والإجراءات القائمة في مجالات من قبيل برامج التحويل المشروط للدخل والحصول على قدم المساواة على الخدمات العامة وتنشيط الإدماج المنتج. وانطلاقا من الاعتراف بأن جزءا كبيرا من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع لا تصلهم خدمات البرامج التي يستحقونها، ترتكز الخطة إلى استراتيجية تسمى ''البحث الفعال''، وتتعهد الدولة من خلالها بتحديد أماكن أضعف المواطنين وإدراجهم ضمن المستفيدين من السياسات العامة.

٥٢ - ونفذت البرازيل كثيرا من المبادرات التي تكفل الحق في الحصول على الغذاء الكافي، وخاصة من خلال الاستراتيجية الوطنية المسماة ''القضاء التام على الجوع''. ومن المهم تسليط الضوء على إدراج هذا الحق في الدستور الاتحادي في عام ٢٠١٠، وكذلك توطيد الإنجازات المؤسسية الجديدة، مثل تنفيذ النظام الوطني المعني بالأمن الغذائي والتغذوي ووضع سياسة وطنية للأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، كانت البرازيل واحدة من البلدان التي حققت أكثر تقدم في تقليل وفيات الرضع وسوء التغذية بينهم. فقد نقصت معدلات وفيات الرضع من ٥٥,٧ بين كل ١ ٠٠٠ مولود على قيد الحياة في عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٨ في عام ٢٠٠٩، بينما نقصت معدلات سوء التغذية بنسبة ٩٠ في المائة بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٩.

٥٣ - وفي ما يتعلق بتعزيز المساواة الاجتماعية، نفذت الحكومة البرازيلية نظاما موحدا للأمن الاجتماعي في عام ٢٠٠٥، تعزز من خلال تحديث قانون الأمن الاجتماعي في عام ٢٠١١. ويضع النظام الموحد للأمن الاجتماعي هيكلا لشبكة للحماية الاجتماعية تتبعها الحكومة البرازيلية ويسعى إلى تعزيز حصول أفقر وأضعف قطاعات السكان على الخدمات الاجتماعية. ويحوِّل النظام التدابير التي كانت في السابق ذات طابع إنساني محض إلى سياسات تكفل الحقوق.

٥٤ - وثمة أولوية أخرى بالنسبة للبرازيل تتمثل في تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها. وتحقق نجاح كبير في تقليل وفيات الرضع وتشغيل الأطفال، وضمان حصول الجميع على التعليم الابتدائي، وكفالة حد أدنى من الدخل للأسر الضعيفة. وتحدد الخطة العشرية لحقوق الأطفال والمراهقين، التي اعتمدها في نيسان/أبريل ٢٠١١ المجلس الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين، المبادئ التوجيهية التي يتعين تنفيذها في الأجلين المتوسط

والطويل ضمن السياسة الوطنية لحقوق الأطفال والمراهقين. ويتعين التشديد في هذا السياق على التزام البرازيل الصارم بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين وتقليل وفيات الشباب ومعالجة وضع الشباب الداخلين في نزاع مع القانون وإعطاء أولوية للطفولة المبكرة. وضمن هذا السياق، جرت الموافقة على القانون ١٢-٥٩٤ في عام ٢٠١٢ الذي ينظم النظام الوطني الاجتماعي التعليمي وينص على صياغة سياسات عامة في مجالات منها التعليم والصحة والسلامة العامة والعمل الاجتماعي من أجل ضمان حقوق المراهقين الداخلين في نزاع مع القانون.

٥٥ - وفي ما يتعلق بوضع نهاية لعمل الأطفال، نُفذت ٦٠٣ ٦ من عمليات إنفاذ القانون في مؤسسات أو أماكن منذ عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، مما أسفر عن تطبيق تدابير لحماية ٥٠٥ ٢٢ أطفال ومراهقين. وبخلاف هذه الجهود، تعطي البرازيل أهمية خاصة للسياسات الموجهة نحو منع عمل الأطفال. وتنعكس نتائج هذه الجهود في نقصان معدل عمل الأطفال من ٧,٨ في المائة (٢٠٠٥) إلى ٥,٦٣ في المائة (٢٠٠٩)[(١)]. وفي عام ٢٠١٠، استفاد من برنامج وضع نهاية لعمل الأطفال نحو ٠٠٠ ٨٢٤ طفل. ويسعى البرنامج حاليا إلى التصدي لحالات الضعف الحاد مثل حالة الأطفال والمراهقين الذين يعملون في مقالب القمامة أو ينخرطون في أنشطة متصلة بالاتجار بالمخدرات والاستغلال الجنسي.

٥٦ - وأحرز البلد أيضا تقدما كبيرا في تعزيز وحماية حقوق كبار السن. وتولى الحكومة البرازيلية أولوية للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف إلى جانب تأمين الحصول على على السلع والخدمات العامة اللازمة لشيوخة صحية. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى التعديل الذي أُدخل على القانون الأساسي للمواطنين كبار السن (القانون رقم ٢٠١١/١٢٤٦١) في عام ٢٠١١، الذي فرض شروطا بالإبلاغ الإلزامي من جانب خدمات الصحة العامة عن أعمال العنف المرتكبة ضد كبار السن، وإلى عقد المؤتمر الوطني الثالث بشأن حقوق كبار السن.

٥٧ - ويحظي أيضا وضع المعوقين بالأولوية من جانب الحكومة البرازيلية. وقد وضعت في عام ٢٠١١ خطة ''معيشة لا تحدها معوقات'' كمبادرة هامة مكرسة لتعزيز حقوق المعوقين وحمايتها. وتنص الخطة على تكريس استثمارات تصل إلى ٧,٦ بلايين ريال برازيلي حتى نهاية عام ٢٠١٤ لمبادرات في ميادين التعليم والصحة والإدماج الاجتماعي وإمكانية الاستفادة من هذه المجالات. وتسعى الخطة إلى تعزيز حقوق المواطنة وتدعيم مشاركة

(١) المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، المسح الوطني لعينات من الأسر: موجز تجميعي للمؤشرات (ريو دي جانيرو؛ المسح الوطني لعينات من الأسر، ٢٠٠٩)، ص. ٦٩.

المعوقين في المجتمع عن طريق إزالة العوائق وتفعيل إمكانية الحصول بشكل كامل على السلع والخدمات على أساس المساواة.

٥٨ - وفي ما يتعلق بحقوق المثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية، أُعلنت خطة وطنية لتعزيز حقوقهم في عام ٢٠٠٩. وجاءت الخطة نتاج جهود منسقة بين وكالات متعددة في الحكومة البرازيلية ومنظمات المجتمع المدني المكرسة لهذه المسألة، والتي توجَّت بانعقاد المؤتمر الوطني للمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية في برازيليا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأدى إنشاء المجلس الوطني للمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية في عام ٢٠١٠، المؤلف من أصحاب الشأن في الحكومة والمجتمع المدني، بهدف مناقشة ومتابعة تنفيذ السياسات العامة الموجهة إلى هذه الفئات من السكان، إلى إضافة إطار مؤسسي هام لحماية حقوق هذه الفئات. وتجدر أيضا الإشارة إلى القرار التاريخي الذي اتخذته المحكمة الاتحادية العليا في ٢٠١١ وأقرت فيه بدستورية الارتباطات المدنية المستقرة بين شخصين من نفس النوع. وفي السنة نفسها، عقد المؤتمر الوطني الثاني للمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية في برازيليا.

٥٩ - وتحققت أوجه تقدم أساسية في تعزيز المساواة العنصرية، وخاصة بالنسبة للسكان من أصول أفريقية. وفي عام ٢٠١٠، أقر المؤتمر الوطني البرازيلي القانون الأساسي للمساواة العنصرية، الذي يرسي الأساس لتعزيز سياسات العمل الإيجابي من أجل إصلاح عدم المساواة الاجتماعية، وكذلك الممارسات التمييزية الأخرى المتأصلة في التطور الاجتماعي التاريخي للبلد. وفي المناطق الريفية، أتاح البرنامج البرازيلي المعني بطائفة القيلوبا الاعتراف الرسمي بالأراضي التي كانت تشغلها تقليديا طائفة القيلوبا، بينما وضع سياسات لتعزيز المحافظة على ممارساتها التقليدية. وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، استفادت ٥٠٦ ١١ من العائلات المنتمية إلى القيلوبا من البرنامج. وخلال هذه الفترة، نُشر ١١٣ تقريرا فنيا عن تحديد ورسم حدود الأراضي، وهو جزء لازم لعملية تنظيم ملكية الأراضي بالنسبة لهذه المجتمعات. وبحلول عام ٢٠٠٨، عزز البرنامج إدماج ٨٢١ ١٩ أسرة في برنامج ''الكهرباء للجميع''، وإدراج ٠٠٠ ١٩ أسرة ضمن برنامج تقديم منح إلى الأسر، واستثمر ٨٦ مليون ريال برازيلي في مبادرات تعزيز التنمية الإقليمية وضمان الحقوق الاجتماعية لهذه الطائفة من السكان.

٦٠ - وشنت البرازيل أيضا مبادرات للقضاء على التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي طال أمده لأبناء الشعوب الأصلية. ويوجد حاليا ٦٦٠ إقليما خاصا بالشعوب الأصلية في البلد، تغطي نسبة ١٣ في المائة من إقليم البلد الوطني. وبين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، جري

تحديد ٣٩ منطقة على أنها أراض خاصة بالشعوب الأصلية، وهو أعلى عدد سُجل في تاريخ البرازيل[٢]. وبين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، تحققت أيضا أوجه تقدم كبيرة في حماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها، وخاصة في ميدان الصحة والقيد في السجلات المدنية وتوفير استحقاقات المعاشات الخاصة. وكجزء من حملة القضاء على نقص قيد المواليد في السجلات المدنية، صدرت ٠٠٠ ٨ وثيقة لقيد المواليد لأفراد من أبناء الشعوب الأصلية[٣]. وفي مجال الصحة، تحقق نقصان في معدلات الإصابة بالسل (-١٤,١٣ في المائة)، والملاريا (-٥٩,١ في المائة) ووفيات الأطفال أقل من عام واحد (-١٨,٧٥ في المائة)[٤]، بالمقارنة بعام ٢٠٠٧.

٦١ - وتشكل مكافحة عمل الرقيق وكفالة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعمال المتضررين تحديات قائمة منذ وقت طويل. وعززت الحكومة إجراءات تقليل الضعف الاجتماعي للضحايا والأفراد المعرضين للاستغلال. وبين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، نُفذت عمليات لإنفاذ القانون مجموعها ٥٦٧ في ١٥٨ ١ مؤسسة، أدت إلى إنقاذ ٣٦١ ١٧ عاملا، وهي زيادة بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٨، أُعلنت الخطة الوطنية الثانية للقضاء على عمل الرقيق. وكفلت المبادرة حصول العمال الذين يجري إنقاذهم من حالات العمل القسري على استحقاقات تأمين البطالة، مع إعطائهم أولوية في الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية مثل ''برنامج تقديم منح إلى الأسر''. واتخذ مجلس النواب خطوة حاسمة في أيار/مايو ٢٠١٢، بالموافقة على اقتراح بتعديل الدستور الاتحادي يتيح مصادرة الممتلكات الريفية والحضرية التي تشغل أفرادا في ظروف مشابهة للرق. ومشروع القانون معروض حاليا على مجلس الشيوخ البرازيلي للنظر فيه.

---

(٢) أدرجت في هذه القائمة أراضي توبينقونم غوراني الخاصة بالشعوب الأصلية في ولاية اسبيرتو سانتو، وأراضي رابوزا سيرا دو سول الخاصة بالشعوب الأصلية في ولاية روريما: وفي الأخيرة، يقدر عدد السكان ذوي الملكية الدائمة للأراضي هناك بـ ٠٠٠ ١٩ نسمة من أبناء الشعوب الأصلية المنتمية إلى الطوائف العرقية الإنغاريكو والموكاست والتورابانغ وابكسانا والباتامونا، والإلغاء اللازم لصفة منطقة غير مخصصة للشعوب الأصلية الذي أُقر بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩. وهناك قرار هام هو القرار الصادر عن المحكمة البرازيلية العليا بشأن أراضي باتاكس ها - ها - هوا، الذي اعترف بترسيم حدود أراضي الشعب الأصلي كارامورو - باراغوكو، الذي توصلت إليه هيئة حماية الشعوب الأصلية في عام ١٩٣٧.

(٣) وزارة العدل، الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، (برازيليا، وزارة العدل، ٢٠٠٩)، ص. ٤٥.

(٤) البيانات المتعلقة بالخطة المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ضمن ''برنامج حماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها''، التي نشرتها وزارة التخطيط.

٦٢ - ووفقا للمعروف على نطاق واسع، جعلت البرازيل مكافحة العنف ضد المرأة أولوية أيضا من أولويات سياسات الدولة. وفي عام ٢٠٠٣، سُنت السياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، التي جمعت بشكل رسمي هذه الطائفة الواسعة للعنف في إطار مبادرة واحدة. ولتنسيق تنفيذ هذه السياسة، أعد الميثاق الوطني لمواجهة العنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٧. وشملت الخطوات الهامة الأخرى على هذه الجبهة إنشاء دوائر شرطة خاصة لمساعدة النساء، والخط الساخن لمساعدة المرأة - الاتصال برقم ١٨٠. وكفلت الموافقة في عام ٢٠٠٦ على ما يعرف بقانون ماريا دا بينها امتثال البرازيل لالتزاماتها في ما يتعلق بحماية المرأة من العنف العائلي.

٦٣ - واعتمدت البرازيل أيضا سياسات عامة لتحسين الظروف المعيشية للمرأة في المناطق الريفية. ويكفل قانون شراء الأغذية شراء نسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ في المائة على الأقل من الأغذية المشتراه من صغار المزارعين من مزارع مملوكة للنساء. ووسع برنامج الإصلاح الزراعي الوطني في عام ٢٠٠٣ نطاق حقوق النساء في الحصول على الأراضي. وحظيت الأسر التي تعولها امرأة على أفضلية في الحصول على سندات الملكية. ومنذ ذلك الحين، زادت نسبة القطع المملوكة للنساء الممنوحة في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الزراعي من ٢٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. ولضمان الحصول على ائتمان وتنشيط الاستقلال الاقتصادي للنساء، كرست تسهيلات ائتمانية خاصة في إطار البرنامج الوطني للزراعة الأسرية. وبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، تم منح ما يزيد على ٠٠٠ ٣٧ عقد وجرى إقراض ٢٣٦ مليون ريال برازيلي.

٦٤ - وفي ما يتعلق بالأمن العام وتحسين نظام السجون، استثمرت البرازيل على مدى العقد الماضي في مبادرات لمنع ومكافحة التعذيب وكذلك الاستخدام المفرط للقوة من جانب عناصر إنفاذ القانون وضباط السجون، وتحسين الظروف في السجون وضمان الوصول إلى العدالة.

٦٥ - وفي ما يتعلق بنظام السجون، تتمثل إحدى التحديات المصادفة في الأجل القصير في تقليل الخلل بين عدد المسجونين وعدد الأماكن المتاحة في مرافق السجون في البلد. وللتوصل إلى حل للقضاء على الظروف السيئة في وحدات السجون، أطلقت وزارة العدل في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ البرنامج الوطني لدعم نظام السجون. وبحلول عام ٢٠١٤، ستحوِّل الحكومة الاتحادية ١,١ مليون ريال برازيلي إلى حكومات الولايات لإقامة ٥٠٠ ٤٢ مكان في مرافق السجون، منها ٠٠٠ ١٥ للنساء و ٥٠٠ ٢٧ للرجال. وستوزع الموارد عن طريق الصندوق الوطني للسجون مع مراعاة العجز الذي بينه النظام الوطني

للمعلومات عن السجون. وتشمل الخطوات الأخرى الجديرة بالإشارة تنفيذ الخطة الصحية للنظام الوطني للسجون، التي تعزز تقديم الرعاية الصحية للجميع وتحسن التعليم والتدريب المهنيين للموظفين القائمين بتقديم الخدمات الصحية في السجون. وتجدر الإشارة أيضا إلى مشروع ''التعبئة الجماعية لإجراء استعراضات للسجون'' الذي ينفذه المجلس الوطني للعدالة، والذي يسعى إلى ضمان حصول الأفراد في السجون على إفراج دائم أو أحكام بديلة للسجن، حسب الانطباق.

٦٦ - ولمكافحة التعذيب، قامت الحكومة البرازيلية بجهود منسقة ترمي إلى منع هذه الممارسة وإلى تقديم مساعدة إلى الضحايا. ومنذ عام ٢٠٠٦، تشارك بنشاط اللجنة الوطنية المعنية بمنع التعذيب ومكافحته، المؤلفة من ممثلين للحكومة والمجتمع المدني، في رصد ومناقشة واقتراح مبادرات حكومية معنية بالتصدي لهذه الظاهرة. ولهذا الغرض، قدمت أيضا الحكومة مشروع قانون إلى الكونغرس الوطني البرازيلي لإقامة نظام وطني لمنع ومكافحة التعذيب يشمل إنشاء لجنة وطنية وآلية وطنية لمنع التعذيب ومكافحته عملا بالبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

٦٧ - وفي عام ٢٠٠٤، أطلقت البرازيل مبادرة رائدة هي برنامج توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ إنشاء البرنامج، تناول البرنامج ٤٦٤ حالة ووفر الحماية إلى ٢٥٧ شخصا. ويوجد حاليا ٢١١ فردا تحت الحماية. وعلاوة على ذلك، قدمت البرازيل، منذ عام ١٩٩٩، حماية للشهود المعرضين للقهر أو لتهديد خطير نتيجة تعاونهم في التحقيقات والدعاوى عن طريق برنامج حماية الضحايا والشهود المهددين. ويوفر البرنامج الحماية لنحو ٧٠٠ شخص، يشملون الضحايا والشهود وأقاربهم. وفي الوقت الحالي، يساعد برنامج حماية الضحايا والشهود المهددين ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص.

٦٨ - وحققت البرازيل تقدما كبيرا في مجال الحصول على المعلومات العامة. وبدأ نفاذ قانون الحصول على المعلومات في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢. وينص على الإفصاح عن المعلومات المتصلة بالحماية القضائية أو الإدارية للحقوق الأساسية، ويبين بالإضافة إلى ذلك أن الحصول على الوثائق المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان بواسطة موظفين عموميين أو بتعليمات من السلطات العامة يستحيل أن يخضع لأي قيود.

٦٩ - وفي مجال الحق في الذاكرة والحقيقة، أنشئت الهيئة الوطنية للحقيقة بموجب القانون ٥٢٨-١٢ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والتي تقلدت مهامها في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢. وبعد أن تنهي الهيئة ولايتها في عام ٢٠١٤، ستصدر الهيئة تقريرا يعرض بالتفصيل النتائج التي توصلت إليها من أجل تعزيز الحق في الذاكرة والحقيقة التاريخية.

٧٠ - وتتمثل الأهداف الرئيسية للهيئة الوطنية للحقيقة في ما يلي: (أ) بيان وصياغة حالات التعذيب والقتل والاختفاء القسري وإخفاء الجثث في البرازيل والخارج؛ (ب) وتحديد والكشف عن الهياكل والأماكن والمؤسسات والظروف التي ارتكبت فيها انتهاكات حقوق الإنسان والآثار المترتبة عليها في النهاية على مختلف أجهزة الدولة والمجتمع؛ (ج) وتقديم أي معلومات إلى الهيئات الحكومية يمكن أن تساعد في تحديد والتعرف على جثث ورفات المختفين؛ (د) والتعاون مع جميع السلطات العامة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛ (هـ) والتوصية باعتماد تدابير وسياسات عامة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان عدم تكرار الانتهاكات وتعزيز المصالحة الوطنية الفعلية.

٧١ - ومن المهم الإشارة إلى أن المشاركة الموسعة من جانب المجتمع المدني أصبحت عنصرا لا يتجزأ من جميع السياسات العامة التي اعتمدتها الحكومة البرازيلية في ما يتصل بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها. وتشمل المبادرات الهامة في هذا المجال تنظيم مؤتمرات وطنية رئيسية في عام ٢٠١١ في ميدان حقوق الإنسان، مثل المؤتمر الوطني الرابع عشر المعني بالصحة، والمؤتمر الوطني الثالث بشأن السياسات المتعلقة بالمرأة، والمؤتمر الوطني الثاني للمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسية، والمؤتمر الوطني الثالث بشأن حقوق كبار السن، والمؤتمر الوطني التاسع بشأن حقوق الأطفال والمراهقين، والمؤتمر الوطني الثالث بشأن حقوق المعوقين المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.